

تحقيق

صمود النظام المالي الأفق ليس مفتوحاً

«سليبي». هكذا وضعت مؤسسات التصنيف الدولية توقعاتها المستقبلية للبنان. هذا يعني أن الأوضاع متدهورة ومتدهرجة. حقيقة ليست خافية على أحد. لا في لبنان ولا في الخارج. المفارقة أن الأطراف المعنية لا تبدي قلقاً كبيراً من احتمال خفض التصنيف إلى مستويات الامتناع عن السداد. المصارف ترى أنها في وضع «الصمود المريح» المرتبط باستمرار التدفقات الخارجية. المراقبون يرون أن النظام النقدي والمالي مستند لكنه قادر على المناورة أكثر. إذا هلك القلق مبرّر أم هو مجرد تهويل له أهدافه؟

محمد وهبة

أسوأ من ذي قبل. مرّت أكثر من 10 سنوات بلا موازنة، فيما أصبحت المؤسسات أسيرة عمليات التعطيل في ظل ارتفاع عجز المالية العامة، وارتفاع كلفة خدمة الدين وارتفاع الإنفاق التشغيلي وتراجع الإنفاق الاستثماري إلى حدوده الدنيا وبات يمثل أقل من 8% من الإنفاق الإجمالي. وليست حال الاقتصاد أفضل. فالاستهلاك في مستويات متدنية والتوظيف أصبح شحيحاً فيما زادت معدلات الصرف من العمل. بل بدأت مظاهر التعثر تصبح أكبر وأكثر تعقيداً، إذ زادت نسبة الديون المتعثرة إلى أكثر من 5% من مجمل التسليفات المصرفية، وباتت الديون غير المسجلة في السوق، أي الديون المتداولة بين الشركات خارج الإطار المصرفي والتي تقدّر بنحو 6 مليارات دولار، محكومة بالتعثر أيضاً. وهناك قطاعات بدأت تستنفذ سيولتها، وخصوصاً السياحة والعقارات. أما التصدير برأ، فقد توقف بصورة كاملة واستعصى عنه بخطوط بحرية...

تأتي كل هذه المؤشرات في ظل أوضاع سياسية وأمنية متدهورة. فالبنك الدولي قال إن «الفعالية السياسية مشلولة»، فضلاً عن «خدمات عامة منهارة، ولاجئين سوريين...». ومن الطبيعي أن تكون هذه الأوضاع

ليس المشهد في لبنان وديماً ولا حتى ضريبياً. الأزمات تتوالى ووطأتها تزيد فيما يجنح تفاعلنا معها نحو تقبلها والتأقلم مع تداعياتها. حتى أن توصيفنا لحالة التأقلم مفعم بـ«إيجابية» لا مصدر حقيقياً لها. فالمؤشرات التي يمكن رصدها تنطوي على كثير من السلبية سواء كانت مؤشرات نقدية أو مالية واقتصادية. ومن أبرز هذه المؤشرات هي تلك الصادرة عن مصرف لبنان، والتي تشير إلى عجز في ميزان المدفوعات في نهاية أيلول 2015 بقيمة 1,77 مليار دولار. هذا يعني أن حصيلة تبادلنا مع الخارج من تدفقات نقدية وبيع وخدمات جاءت سلبية للسنة الثانية على التوالي (1,4 مليار دولار في نهاية 2014) وبات يتحتم علينا البحث عن طريقة لتغطيتها قبل أن تتراكم. وبالترزامن مع هذا الأمر كانت العملات الأجنبية التي يحملها مصرف لبنان تتذبذب طيلة هذه السنة. فهي كانت 32,4 مليار دولار في نهاية 2014، وارتفعت إلى 34,5 مليار دولار في منتصف 2015 لتتخفّف إلى 32 مليار دولار في نهاية أيلول 2015. أما بالنسبة لأداء الدولة، فهو

3,7

مليارات دولار

أظهرت الميزانية المجمعة للمصارف في نهاية أيلول 2015، أن ودائع المصارف نمت بقيمة 4,8 مليارات دولار لتصبح 155,05 مليار دولار، وأن ودائع المصارف لدى مصرف لبنان زادت بقيمة 5,7 مليارات دولار لتصبح 63,5 مليار دولار. توظيفات المصارف لدى القطاع العام لا تزال شبه مستقرّة، إذ كانت في نهاية 2014 نحو 37,36 مليار دولار وأصبحت في أيلول 2015 نحو 37,35 مليار دولار. أما تسليفات المصارف للقطاع الخاص المقيم، فقد ارتفعت بقيمة 1,46 مليار دولار لتبلغ 45,36 مليار دولار. استقرار توظيفات المصارف في القطاع العام، أي في الدين العام كان غريباً، لكن الإحصاءات الصادرة عن مصرف لبنان تفسّره: فقد ارتفعت قيمة محفظة السندات لدى مصرف لبنان من 19,4 مليار دولار في نهاية كانون الأول 2014 إلى 23,07 مليار دولار، أي بزيادة 3,7 مليارات دولار. هذا المبلغ الإضافي هو استثمار غير مباشر في الدين العام، لكنه تم عبر مصرف لبنان، إذ إن المصارف تودع أو توظف أموالها لدى مصرف لبنان بفائدة تصل إلى 8,5%. فيما مصرف لبنان يوظفها في سندات الخزينة بفائدة أقل بنقطة أو نقطتين.

تقرير

تجربة معهد البحوث الصناعية: الشطارة

يوسف الحاج حسن

يجدو لبنان عاجزاً عن الخروج من عنق الزجاجة، في السياسة كما في الاقتصاد، أجهزة الرقابة تبدو مشلولة أو متوارية عن النظر ومجمدة من العمل، بينما معهد البحوث الصناعية مستمر في عمله اليومي، السؤال لماذا؟ هل يمارس المعهد دوره الرقابي؟ لماذا تغيب الرقابة عن الممارسات الاقتصادية؟ هل الرقابة ضرورية في بلد صغير كـلبنان؟ وهل يمكن أن نصل إلى مرحلة يصبح فيها تطبيق القانون تربية مدنية حقيقية لدى المواطن والمسؤول؟ تجربة معهد البحوث الصناعية وعلاقته مع المؤسسات الصناعية والتجارية نموذج للأسئلة الأتفة الذكر، وربما تختصر الأجوبة المتعلقة بالمعهد جزءاً مهماً من الأسئلة والأجوبة المتعلقة في النموذج الاقتصادي والسياسي اللبناني.

عندما قرر الرئيس الشهيد رفيق الحريري أن ينتقل معهد البحوث الصناعية إلى مجمع الجامعة



السياسات الاقتصادية في لبنان ترسم على قماش المصالح الضيقة (مروان طحطح)

ضاغطة اجتماعياً في ظل التزام على الموارد وعلى الخدمات العامة وعلى العمل. في ظل هذا الوضع، قالت مؤسسات التصنيف الدولية أنها عدلت توقعاتها المستقبلية لتصنيف لبنان إلى «سليبي». وهذا يعني أن الخطوة التالية هي خفض التصنيف إلى CCC، وهو المستوى الذي يعدّ بمثابة وضع ينطوي على احتمال

الموجودات الخارجية
مقارنة مع الموجودات الإجمالية
هي على خط تنازلي

اللبنانية في الحدث، لم يدرك في خله أن يكون المعهد مركز بحث نظري فقط كالجامعة، لكن الصورة العامة النمطية في لبنان هي انفصال العلم عن الواقع، وأن يتحرك الصناعيون، كما التجار، بحرية تامة من دون حسيب أو رقيب. جاء هذا التصور على أساس شعار الاقتصاد اللبناني الرئيسي: «حرية التجارة»، وعندما يقع التماس بين العلم والحرية تبدأ المشاكل. يتصور التجار، كما الصناعيون، أن مفهوم الحرية هو أنه لا أحد يحق له الرقابة عليهم، ولو خالف بعضهم القانون الذي أعطي المعهد سلطة القرار لتنظيم نوعية الواردات دون كميته، ومطابقتها مع المقاييس العلمية المقررة من قبل مؤسسات عالمية عديدة تتشارك والمعهد في وضعها، كما التعاون والإشراف على تطبيقها، لكن مشكلة المعهد بمواجهة أساطين الصناعة وتجار المستوردات تبدأ عندما يمارسون «الشطارة» بمخالفة المقاييس والتحاييل على القانون تحت عنوان الحرية.

تقول مصادر متابعة لتجربة معهد